

## مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

استمرار حسن اوضاع التشغيل بالرغم من تباطؤ وتيرتها بشكل طفيف

## النتائج الأساسية:

- زيادة أخرى في مستويات الإنتاج
- تراجع نمو الأعمال الجديدة لأدنى مستوى في 12 شهرًا
- خلق الوظائف الجديدة يصل لأعلى مستوى في عامين

أشارت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط إلى التراجع الثاني على التوالي في الأعمال المعلقة خلال فترة الدراسة الأخيرة. وربطت التراجع في الأعمال المعلقة بزيادة أعداد العاملين وتحسين القدرة. في الوقت ذاته. استمر التحسن في مواعيد تسليم الموردين. كانت هناك بعض الإشارات المتواترة إلى أن تحسن أداء الموردين جاء مدفوعًا بالعلاقات طويلة المدى مع الموردين وسرعة السداد.

أشارت بيانات شهر أبريل إلى زيادة أخرى في مستويات التوظيف. حيث أبلغ حوالي 11% من شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة عن زيادة أعداد العاملين. وقد تسارع معدل خلق الوظائف الجديدة ووصل إلى أعلى معدل على مدار عامين.

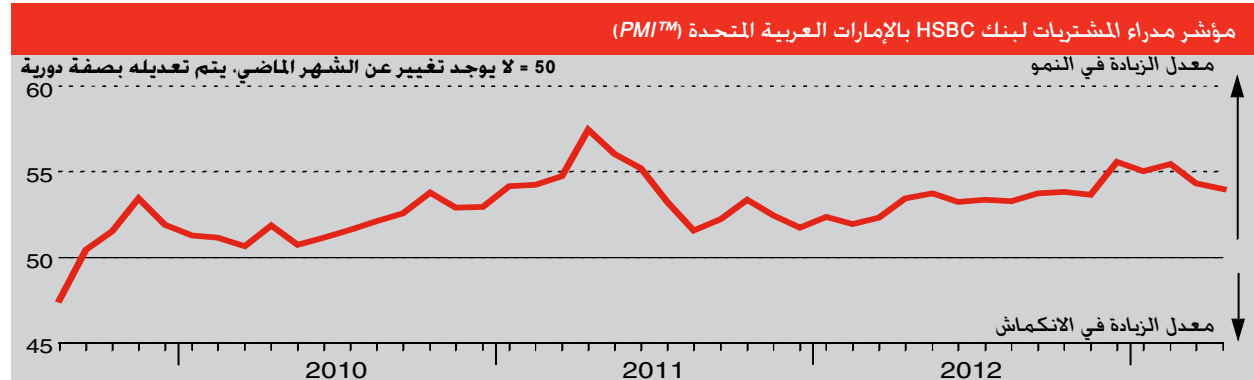
شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة خلال شهر أبريل. وبمعدل أقوى قليلاً مما كان عليه الشهر السابق. حيث زاد تضخم الأسعار تماشيًا مع الضغوط التضخمية العامة. في حين تسارع معدل تضخم تكاليف التوظيف ووصل لأسرع معدل له في ثلاثة أشهر. في الوقت ذاته. تراجعت أسعار المنتجات لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط للشهر الثاني على التوالي.

كما شهدت أنشطة الشراء زيادة في شهر أبريل. وإن كان ذلك بأبطأ وتيرة خلال عام. وحيث تم الإبلاغ عن وجود زيادة. ربطت الشركات ذلك بشكل عام بزيادة الأعمال الجديدة الواردة. لم يشهد مخزون المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الأخرى تغييرًا عما كان عليه في شهر مارس.

أبلغت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط عن زيادة أخرى في مستويات الإنتاج خلال شهر أبريل. وجاءت وتيرة التوسع دون تغيير كبير عما كانت عليه الشهر السابق. ورغم استمرار الزيادة الحادة في الطلبات الجديدة. تراجع معدل الزيادة إلى أدنى مستوى خلال عام. في الوقت ذاته. ارتفعت مستويات التوظيف بأسرع وتيرة في عامين.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم مقياسًا رقميًا بسيطًا يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - أعلى من 54.0 نقطة في شهر أبريل. بانخفاض طفيف عن قراءة شهر مارس 54.3 نقطة. مشيرًا إلى تحسن آخر في مجمل أوضاع التشغيل في الإمارات العربية المتحدة. في حين أظهرت بيانات شهر أبريل التحسن للشهر الرابع والأربعين على التوالي. كانت القراءة الأخيرة هي أدنى قراءة خلال خمس فترات من الدراسة.

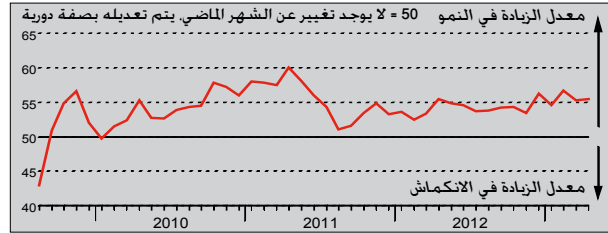
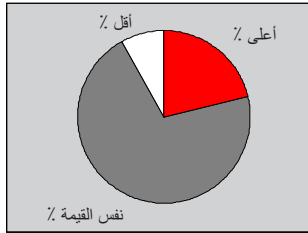
شهدت مستويات الإنتاج زيادة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط خلال فترة الدراسة الأخيرة. حيث أشار أعضاء اللجنة إلى أن زيادة الأعمال الجديدة وتحسن أوضاع السوق قد ساهمت في الزيادة الأخيرة. كما شهدت الطلبات الجديدة زيادة قوية في شهر أبريل. وإن كان ذلك بأبطأ وتيرة خلال عام. وقد ربط أعضاء اللجنة نمو الأعمال الجديدة بتحسين المبيعات وأوضاع السوق الجيدة. كما شهدت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج زيادة بأبطأ وتيرة في تسعة أشهر وسط تقارير تشير إلى التباطؤ في أسواق التصدير.



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغييرات في الإنتاج. الطلبات الجديدة. التوظيف. مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المنتجة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة. زاد معدل التغيير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ و Markit Economics Limited. ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

### مؤشر الإنتاج

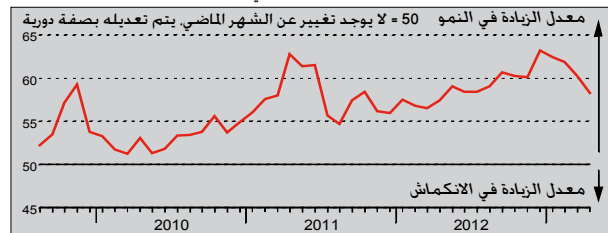
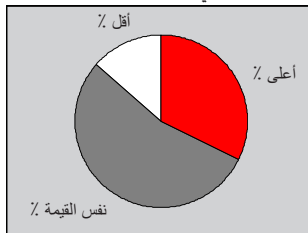
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



أشارت بيانات شهر أبريل إلى زيادة أخرى في مستويات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة. وبذلك يكون الإنتاج قد شهد زيادة للشهر 39 على التوالي. وقد جاء معدل التوسع متماشياً إلى حد كبير مع المعدل المسجل خلال فترة الدراسة السابقة. وقد أدت زيادة الأعمال الجديدة الواردة إلى جانب تحسن أوضاع السوق إلى حدوث الزيادة الأخيرة.

### مؤشر الطلبات الجديدة

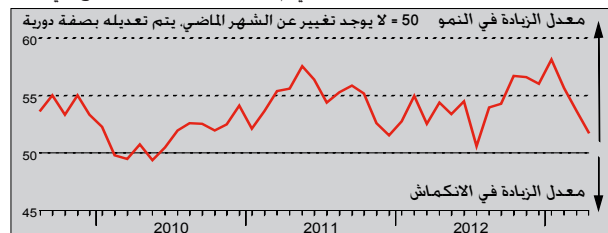
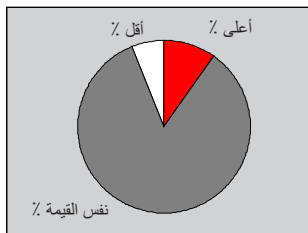
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الأعمال الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط زيادة أخرى في شهر أبريل. حيث سجل 32% من أعضاء اللجنة زيادة في حجم الطلبات الجديدة. ويعد تحسن الجهود التي تبذلها فرق المبيعات وتحسن أوضاع السوق مسؤولاً عن جانب كبير من الزيادة الأخيرة. ورغم زيادة حجم الأعمال الجديدة الواردة في كل شهر من الشهور منذ بدء جمع البيانات في أغسطس 2009، تراجع معدل النمو ووصل إلى أدنى مستوى له في عام.

### طلبات التصدير الجديدة

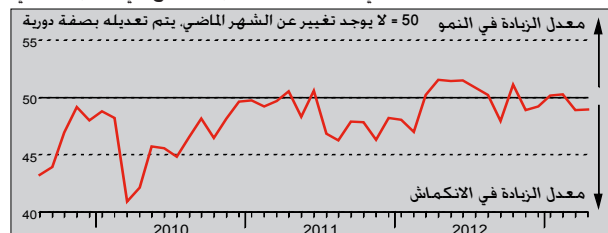
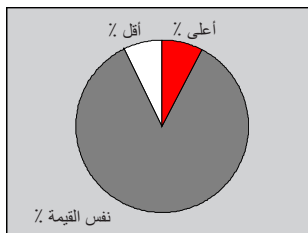
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر طلبات التصدير الجديدة فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة في أبريل. وأشار إلى زيادة أعمال التصدير الجديدة. طبقاً للأدلة المتواترة، جاءت الزيادة مدفوعة في جانب منها بتوسعات الأعمال وتحسن جهود التسويق. وعلى الرغم من ذلك كان التوسع الأخير هو الأبطأ في تسعة أشهر وسط تقارير تشير إلى وجود تراجع في أسواق التصدير.

### مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

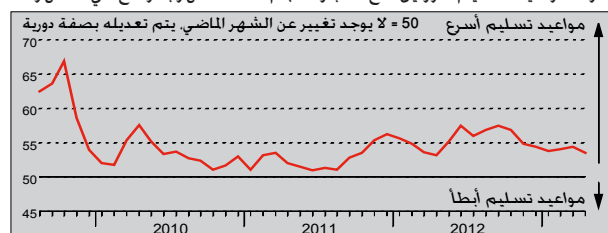
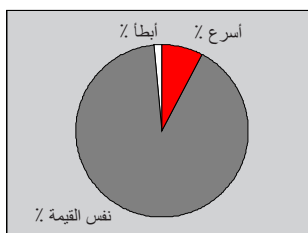
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط عن الزيادة الشهرية الثانية على التوالي في الأعمال المعلقة خلال شهر أبريل. حيث كان معدل التراجع معتدلاً، ومشابهاً للمسجل خلال الشهر السابق. ربطت الشركات تراجع تراكم الأعمال إلى زيادة أعداد العاملين وتحسين كفاءة الأداء.

### مؤشر مواعيد تسليم الموردين

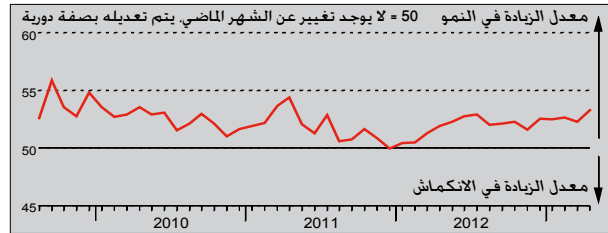
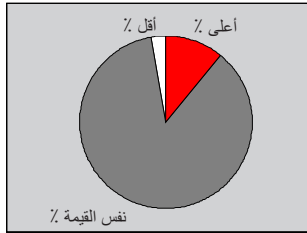
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط الهل الزمني المستغرق في تسليم مستلزمات الإنتاج قصراً خلال فترة الدراسة الأخيرة. مع تسجيل مؤشر مواعيد تسليم الموردين أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة. كانت هناك بعض الإشارات المتواترة إلى أن التحسن الأخير في أداء الموردين جاء مدفوعاً بالعلاقات طويلة المدى مع الموردين وسرعة السداد.

## مؤشر التوظيف

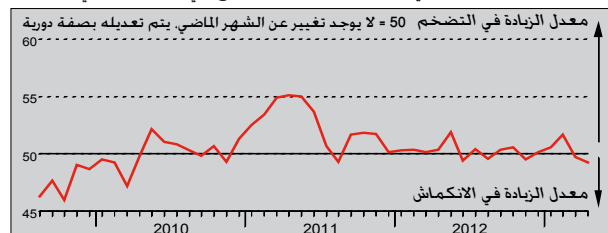
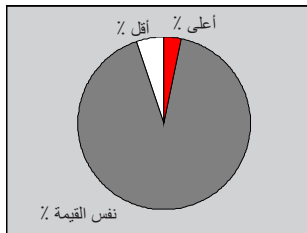
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



سجلت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط زيادة في مستويات التوظيف خلال شهر أبريل. حيث سجل 11% من أعضاء اللجنة زيادة في أعداد العاملين. وبهذا تكون القوى العاملة قد شهدت زيادة للشهر 16 على التوالي، وتسارع معدل خلق الوظائف الجديدة ليصل إلى أقوى معدل له خلال عامين. وكانت توسعات الأعمال واحدة من بين الحركات الرئيسية خلف الزيادة الأخيرة، طبقاً لما أورده أعضاء اللجنة.

## مؤشر أسعار الإنتاج

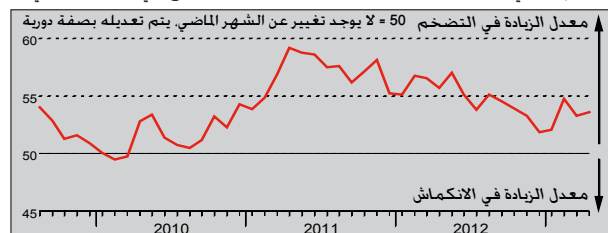
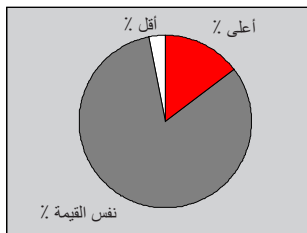
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجلت بيانات شهر أبريل التراجع الثاني على التوالي في متوسط الأسعار لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط. وقد تراجعت أسعار المنتجات تراجعاً طفيفاً. وإن كان ذلك بأقوى معدل لها في 29 شهراً، وقد عزت الشركات التراجع الأخير في الأسعار إلى الأسعار المنافسة في السوق.

## مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

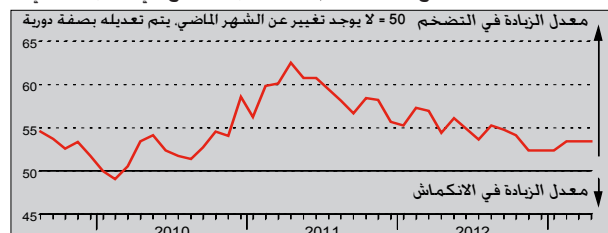
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط في الزيادة خلال شهر أبريل. اتضح ذلك من خلال مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج الذي يتم تعديله بصورة دورية والذي سجل أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة. كما تشهد معدل تضخم التكاليف صعوداً هامشياً عن شهر مارس. ولكنه ظل دون المتوسط العام للدراسة.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

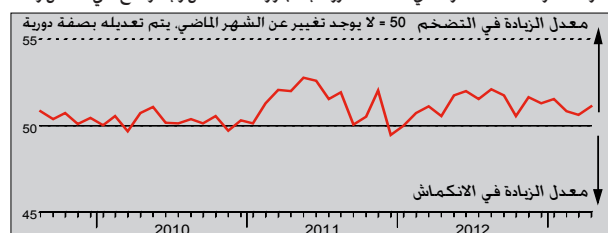
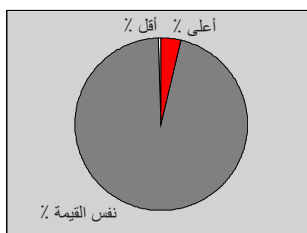
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط أسعار الشراء التي تواجهها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط زيادة خلال شهر أبريل. وظل معدل تضخم التكاليف دون تغيير إلى حد كبير عن الفترتين السابقتين. وسجل حوالي 13% من أعضاء اللجنة زيادة في أسعار الشراء وربطوا ذلك بشكل عام بالضغط التضخمي العامة.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

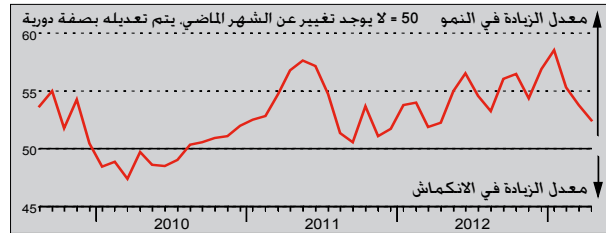
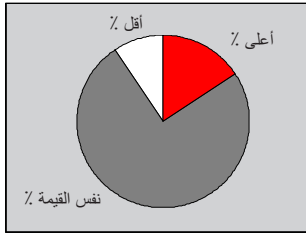
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط عن الزيادة الشهرية الخامسة عشر على التوالي في متوسط تكاليف التوظيف خلال شهر أبريل. وكان معدل تضخم متوسط الأجور معتدلاً. ولكنه وصل إلى أعلى معدل له في ثلاثة أشهر. وقد سجل حوالي 4% من الشركات زيادة في متوسط الأجور. في حين أبلغت أغلبية الشركات عن عدم وجود تغيير في تكاليف التوظيف.

## مؤشر عروض الشراء

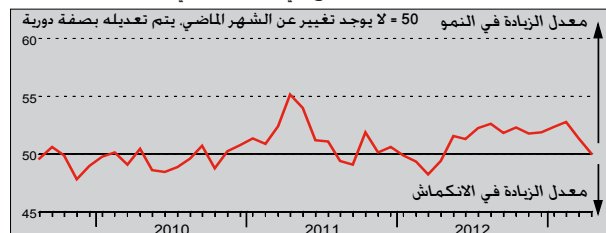
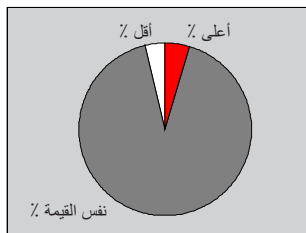
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد نشاط الشراء لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط في الإمارات زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة، مما أدى إلى تمديد فترة النمو الحالية إلى الشهر 33. وعلى الرغم من ذلك، تراجع معدل التوسع عن شهر مارس وكان هو الأضعف خلال عام، وقد ربطت الشركات التي أبلغت عن زيادة المشتريات هذه الزيادة بزيادة الطلبات الجديدة.

## مؤشر المخزون من المشتريات

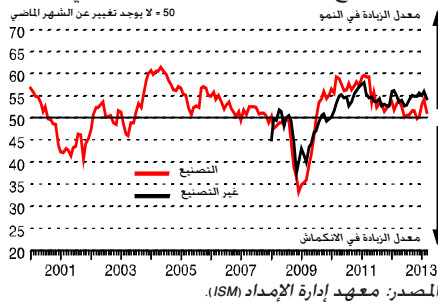
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر مخزون المشتريات الذي يتم تعديله دورياً فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة خلال فترة الدراسة السابقة، مما يشير إلى عدم وجود تغيير إلى حد كبير في مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة. وبذلك يكون المؤشر قد شهد هبوطاً للشهر الثاني على التوالي ووصل لأدنى مستوى له منذ شهر أبريل 2012.

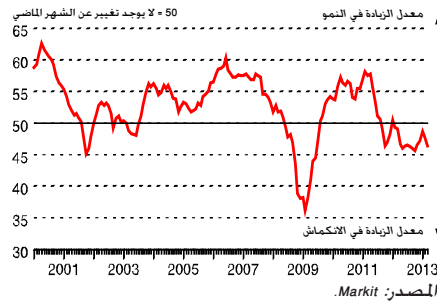
مؤشرات PMI<sup>TM</sup> الدولية

## قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



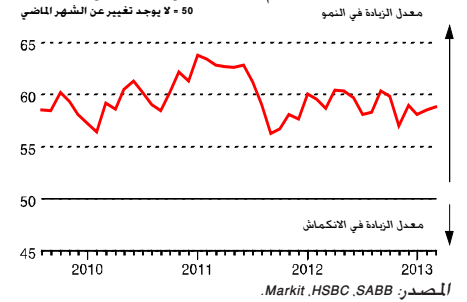
المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

## المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit.

## الاقتصاد العام للمملكة العربية السعودية



المصدر: HSBC, SABB, Markit.

استمرت أوضاع العمل لدى قطاع الصناعات في أمريكا في التحسن. حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI<sup>TM</sup>) لمعهد إدارة التوريدات الأمريكي ISM للتصنيع 51.3 نقطة في شهر مارس، بانخفاض عن قراءة شهر فبراير 54.2 نقطة، وكانت القراءة الأخيرة هي الأضعف خلال ثلاثة أشهر. كما تم الإبلاغ عن بطء النمو في القطاع غير الصناعي. حيث سجل المؤشر الرئيسي 54.4 نقطة في شهر مارس، متراجعاً عن 56.0 نقطة في فترة الدراسة السابقة.

سجل مؤشر PMI<sup>®</sup> لشركة ماركيت للإنتاج المركب في منطقة اليورو 46.5 نقطة في شهر مارس، متراجعاً عن فبراير 47.9 نقطة. تسارع معدل التراجع في النشاط للشهر الثاني على التوالي ليصل لأدنى معدل منذ شهر نوفمبر الماضي. أظهر مؤشر مدراء المشتريات (PMI<sup>TM</sup>) تراجعاً في كل شهر من الأشهر التسعة عشر الأخيرة باستثناء الزيادة الهامشية التي شهدتها بداية العام الماضي.

أشارت بيانات الدراسة الأخيرة إلى تحسن آخري في إجمالي أوضاع التشغيل لدى شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية. سجل مؤشر PMI الرئيسي 58.9 نقطة في شهر مارس، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً عن قراءة فبراير 58.5 نقطة، وبذلك تكون أوضاع التشغيل قد تحسنت في كل شهر منذ البدء في جمع البيانات في شهر أغسطس 2009.

## ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI<sup>TM</sup>) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنتاج، والبيع بالتجزئة، اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المنوبة التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI<sup>TM</sup>) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشرات مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تضم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

## تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI<sup>TM</sup>) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر «Purchasing Managers' Index<sup>TM</sup>» و «PMI<sup>TM</sup>» علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit و «شعار Markit» علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.